

## تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

### أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٤ (٢٠١٣)، التي طلب فيها المجلس إلى أن أوصل إبلاغه بما يُحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وإطلاعها على أي انتهاكات خطيرة للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق).

٢ - ويقدم التقرير آخر المستجدات عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة الأمنية المؤقتة وعملياتها منذ تقريره السابق المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/2013/450). ويقدم، بالإضافة إلى ذلك، ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية المسندة للقوة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) و ٢١٠٤ (٢٠١٣) فيما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

### ثانياً - الحالة الأمنية

٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي هادئة عموماً، لكن لا يمكن التنبؤ بها. وقد نشأ عن عدم إحراز تقدم ملموس في إنشاء المؤسسات المشتركة لمنطقة أبيي فراغ سياسي وإداري خطير وزادت حدة التوترات بين قبيلتي دينكا نفوك والمسيرية بشأن إجراء استفتاء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وفقاً لاقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤ - ولم تجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي عمليات توغّل في منطقة أبيي على يد عناصر غير مأذون لها. لكن شرطة النفط السودانية أبقت على قوتها التي يتراوح عددها بين ١٢٠ و ١٥٠ فرداً داخل مجمع دفرة النفط، منتهكة بذلك اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١



وقرارات مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٣٢ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢) و ٢٠٤٧ (٢٠١٢) و ٢٠٧٥ (٢٠١٢) و ٢١٠٤ (٢٠١٣).

٥ - ولم يقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى القليل من الحوادث الأمنية المتعلقة بأعمال العنف القبلي. وقلّت نهاية نزوح قبيلة المسيرية في تموز/يوليه والقيود الشاملة على الحركة التي يفرضها موسم الأمطار الحالي من فرص الاتصال بين القبيلتين. وفي ٦ آب/أغسطس، لاحظ أفراد القوة الأمنية المؤقتة وجود جثتين على مسافة ثلاثة كيلومترات تقريباً إلى الشمال الغربي من قرية نونق في وسط أبيي. وذكر شهود أن عدداً من اللصوص كانوا قد وصلوا إلى القرية في ذلك اليوم وحاولوا السطو على بعض الماشية. وقُتل اثنان منهم بسبب أعمال انتقامية قام بها سكان محليون من قبيلة دينكا نقوك. وما زالت هوية الضحيتين مجهولة، في حين تجري حالياً القوة الأمنية المؤقتة تحقيقاً في هذا الحادث. وفي ١٣ آب/أغسطس، دخل حوالي منتصف الليل ستة إلى سبعة مهاجمين مسلحين مجهولين قرية ميقول، على بعد حوالي ٣ كيلومترات إلى شرق بلدة أبيي، وهاجموا بساطور أحد السكان من قبيلة دينكا نقوك. ووفقاً لشهود تقوم القوة الأمنية المؤقتة حالياً بالتحقق من شهاداتهم، فقد هبّ أحد الجيران لنجدة الساكن فقتل أحد المهاجمين بمسدس. وذكر الشهود أيضاً أن المعتدي المقتول كان من قبيلة دينكا نقوك وكان أحد أفراد مجموعة إجرامية عبر الحدود تضم أعضاء من قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية على السواء.

٦ - وعملت القوة الأمنية المؤقتة، في إطار ولايتها المتمثلة في الحفاظ على الأمن وحماية المدنيين في المنطقة، على نزع سلاح القبائل المحلية. ففي ٢٨ تموز/يوليه، نُزع سلاح أربعة رجال مسلحين ببنادق من طراز AK-47 وبحوزتهم ٢٥٠ طلقة في مانيانغ، على بعد حوالي ١٠ كيلومترات جنوب بلدة أبيي. وفي مناسبة أخرى، في ١٩ آب/أغسطس، نزع الأفراد العسكريون التابعون للقوة الأمنية المؤقتة سلاحاً نارياً ورصاصتين من رجل عند نقطة التفطيش في فاروق. وفي كلا الحادثين، تحفظت القوة الأمنية المؤقتة على الأسلحة الصادرة في انتظار إنشاء الإدارة المشتركة.

٧ - ومع بداية موسم الأمطار وما يترتب عليه من قيود على الحركة، علّقت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات إزالة الألغام في منطقة أبيي وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بها. وتستغل الدائرة هذه الفترة لمراجعة وتنقيح إجراءات مكافحة الألغام والتحصير للعمليات المقبلة واستخدام موظفين جدد في برنامجها. وتجري في الوقت الراهن أيضاً مشاورات لكي تتولى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لتوفير تدريب إضافي لفصيصة إزالة الألغام الإثيوبية خلال الموسم الجاف القادم.

## ثالثاً - التطورات السياسية

٨ - لم يجرز السودان وجنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم بشأن تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي أعقاب مقتل زعيم قبيلة دينكا نفوك في ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، استمرت حكومة جنوب السودان في رفض المشاركة في أي اجتماع جديد للجنة الرقابة المشتركة في أبيي. ونتيجة لذلك، لم تعقد هذه اللجنة أي اجتماع منذ ٢ أيار/مايو ٢٠١٣. وسعيًا لتخفيف حدة التوتر الناجمة عن هذا الانسداد، واصل رئيس البعثة وقائد القوة الأمنية المؤقتة، اللواء يوهانس تسفاماريام، حث كل من الرئيسين المشاركين عن السودان وجنوب السودان في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي على الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة، وتشجيع زعماء القبائل على تنفيذ قرار اللجنة في أيار/مايو الذي يقضي بجعل أبيي منطقة متروعة السلاح.

٩ - في غياب المؤسسات المؤقتة المشتركة، أعربت حكومة جنوب السودان عن عزمها على إعادة إنشاء هيكل إدارية خاصة بها. وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، أصدر الرئيس المشارك عن جنوب السودان في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي أمراً كتابياً أقال فيه أربعة أعضاء من إدارة منطقة أبيي السابقة، التي كانت قد أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ ثم حلها عمر البشير، رئيس السودان، في أعقاب أحداث العنف بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان التي وقعت في أيار/مايو ٢٠١١. وعيّن الرئيس المشارك عن جنوب السودان في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، بموجب أمر ثانٍ أصدره في اليوم نفسه، لجنة تنفيذية جديدة للتنسيق بين قبائل أبيي ومجلساً للتنسيق بين قبائل أبيي. ووفقاً لهذا الأمر، ستضطلع هاتان الهيئتان بمهام من قبيل تنسيق المساعدة الإنسانية، وتسهيل عودة المشردين من قبيلة دينكا نفوك، والإشراف على تقديم الخدمات الاجتماعية، وبالتنسيق مع القوة الأمنية المؤقتة، الحفاظ على القانون والنظام وحفظ السلام. وأبلغ رئيس بعثة القوة الأمنية المؤقتة الرئيس المشارك عن جنوب السودان في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي بأن البعثة، بحكم ولايتها، لا يمكنها أن تتعاون مع أي إدارة تُعيّن من جانب واحد أو أن تدعمها.

١٠ - ولم يجرز الطرفان أيضاً أي تقدم بشأن تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وقبلت حكومة جنوب السودان بالمقترح الذي تقدم به الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لكن حكومة السودان رفضته. وصرح أعيان قبيلة دينكا نفوك ومسؤولون من حكومة جنوب السودان علناً في ٢٣ آب/أغسطس بضرورة تنظيم استفتاء في منطقة أبيي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وفقاً للمقترح، كما شجعوا السكان من قبيلة

دينكا نفوك على العودة إلى أبيي لهذا الغرض. وفي ١٩ آب/أغسطس، أصدرت وزارة شؤون مجلس الوزراء في جنوب السودان أمراً يفيد بأن الرئيس كير قد أعطى توجيهاته ”بضرورة تمكين جميع المواطنين من أبيي العاملين في المؤسسات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الولايات، من أخذ إجازة حتى يتسنى لهم السفر إلى مسقط رأسهم والتسجيل في قوائم الاستفتاء والمشاركة فيه“.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد العائدين من قبيلة دينكا نفوك إلى مناطق شمال نهر كير/بحر العرب حوالي ٣٣ ٠٠٠ عائد. وفي ٢٣ آب/أغسطس، لاحظت القوة الأمنية المؤقتة مجموعة يتراوح عددها بين ١٠٠ و ١٥٠ شاباً من قبيلة دينكا نفوك يقيمون في ما يقرب من ٧٠ ملجأً مؤقتاً بجوار ماكير، التي تقع على بعد ١٥ كيلومتراً شمال غرب بلدة أبيي. وذكر أعضاء هذه المجموعة للبعثة أنهم قدّموا إلى منطقة أبيي من جوبا وووا وغيرهما من المواقع في جنوب السودان من أجل المشاركة في استفتاء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأضافوا قائلين إن المزيد من الناس قد يصلون في الأيام المقبلة، ومعهم أسرهم. ولاحظت القوة الأمنية المؤقتة أيضاً ارتفاعاً في عدد سكان أقوك وانطلاق برامج تسجيل الناخبين فيها من قبل السلطات المحلية.

١٢ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، هدد زعماء قبيلة المسيرية علناً بالقيام بأعمال عنف، بما في ذلك شن حرب، إذا تم إجراء استفتاء في منطقة أبيي في تشرين الأول/أكتوبر، دون مشاركتهم. وانتقدت قيادة المسيرية أيضاً علناً حكومة السودان في ٣٠ آب/أغسطس بسبب عدم ردها على التدابير التي اتخذتها حكومة جنوب السودان تحضيراً للاستفتاء.

١٣ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، شكّل البيان المشترك الذي صدر عقب اجتماع القمة المعقود بين الرئيس البشير والرئيس كير في الخرطوم خطوة في الاتجاه الصحيح. وجاء فيه إن ”الطرفين يشددان على أهمية استمرار حوارهما البناء من أجل تسوية المسائل المتبقية والمعلقة ومنها مسألة أبيي والحدود. وشددوا على ضرورة التوصل إلى اتفاق سريع بشأن إنشاء مؤسسة مدنية في أبيي لتمهيد الطريق أمام الرئيسين للتوصل إلى حل نهائي لهذه القضية“. وبيّنى ضرورياً أن تتخذ الحكومتان تدابير ملموسة على وجه السرعة للحد من التوترات الميدانية.

١٤ - وأخيراً، بدأت لجنة التحقيق والتحري المشتركة لمنطقة أبيي، التي كلفها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالتحقيق في ملابسات قتل زعيم قبيلة دينكا نفوك في ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، أعمالها يوم ٢٤ تموز/يوليه. وبعد توقف قصير بسبب الاعتراضات التي أثارها حكومة السودان بشأن اسم اللجنة وولايتها، استأنفت اللجنة عملها وقامت في الفترة

من ١٧ إلى ٢٦ آب/أغسطس زيارات إلى الخرطوم وجوبا، ومنطقة أبيي والمقلد (جنوب كردفان بالسودان). وخلال هذه الزيارات، عقدت اللجنة اجتماعات مع مسؤولين حكوميين من السودان وجنوب السودان، بما في ذلك الرئيس سلفا كير، واللجنة الوطنية السودانية للتحقيق المعنية بأمن منطقة أبيي، وممثلون عن قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، وقيادة القوة الأمنية المؤقتة، وممثلون عن المنظمات الإنسانية ومختلف شهود الحوادث موضوع البحث. وفي ٣١ آب/أغسطس، طلب رئيس اللجنة، أنيل غايان، إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعلق عمل اللجنة مؤقتاً في انتظار ترجمة سجلات وردت إلى الخرطوم والمقلد. وعندما يكتمل التقرير، سيقدم إلى مجلس السلام والأمن.

## رابعاً - حالة الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها

١٥ - تواصل تفعيل الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها وفقاً لخطة التنفيذ المتفق عليها في أديس أبابا في ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ بين السودان وجنوب السودان في إطار الآلية السياسية والأمنية المشتركة (انظر S/2013/168). وبدأ الآن تشغيل مقر الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها ومقر القطاع في كادوقلي وقوك مشار. وسيتم النشر المتوقع لوحدة حماية القوة الآلية من إجراء التحقق الميداني وتنفيذ بعثات الرصد، وبالتالي ستكون لها قدرة تشغيلية كاملة. ونُفذت عشرون مهمة للاستطلاع الجوي منذ تفعيل الآلية.

١٦ - وتجري الاستعدادات لنشر ١٢٦ فرداً عسكرياً إضافياً أذن بهم مجلس الأمن في قراره ٢١٠٤ (٢٠١٣) لوحدة حماية القوة. وستتألف وحدة حماية القوة من ١٠٩٦ فرداً عسكرياً بينما سيتم نشر ٣٠ فرداً عسكرياً المتبقين كضباط أركان لدعم الآلية المشتركة. ومن المتوقع أن يتم نشر دفعة متقدمة تضم ١١٧ من الأفراد العسكريين في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وسيتم ما تبقى من عناصر المقر وسريتان لحماية القوة مجهزتان بعنصرهما الدفعة المتقدمة بأسرع وقت ممكن. وسيجري نشر سريتي حماية القوة الآخرين بعنصرهما بإشعار مدته ستون يوماً.

١٧ - ولا يزال الخلاف بين الطرفين بشأن مكان الخط المركزي للمنطقة الآمنة المتروعة السلاح في موقعين أساسيين يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون التشغيل الكامل لآلية الحدود. وقام الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي بزيارة إلى مقر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كيغالي وزار موقعين في المنطقة خلال الفترة من ٣ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣. وأنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي الفريق الفني بناء على اقتراح قدمه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣

بحسب مسألة موقع الخط المركزي للمنطقة المتنازع عليه لكي يتسنى إنشاء نقاط تفتيش على الحدود ثم تشغيل ممرات عبور الحدود. وكان الغرض من زيارة الفريق الفني بهذه المناسبة تحديد الخط المركزي في ممرات عبور هجليج - بانتيو وكوستي - الرنك وتشغيلها. وكان برفقة الفريق الفني ممثلون للاتحاد الأفريقي والفريق الفني الوطني لكل من السودان وجنوب السودان.

١٨ - وأكمل الفريق الفني بنجاح المرحلة الأولى من زيارته إطلاع المجتمعات والسلطات المحلية على عملية تحديد الخط المركزي للمنطقة. غير أنه تعذر إحراز مزيد من التقدم عندما ووجهت محاولات الفريق لنصب منارات لتعليم الخط المركزي بالمقاومة من قبل سلطات حكومة جنوب السودان في ممر هجليج - بانتيو ومن قبل القبائل المحلية في جنوب السودان في ممر كوستي - رينك. ونصح رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة ممثلي السودان وجنوب السودان في الفريق بإبلاغ حكومتيهما عن هذه التطورات وإقناعهما بضرورة سحب قواتهما فوراً من المنطقة وإعلام السلطات المحلية التابعة لهما بمسؤوليات الفريق.

١٩ - وفي رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس موجهة إلى الطرفين، اقترح الرئيس ثابو إمبيكي أن تجتمع اللجنة الرفيعة المستوى، التي يتولى فيها كل من نائب رئيس السودان ونائب رئيس جنوب السودان الإشراف على تنفيذ اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بين البلدين، وتُنظر في عقد اجتماعات للجنة الحدود المشتركة والآليات الأخرى المعنية بالحدود. وأكد الرئيسان البشير وكير خلال اجتماعهما في الخرطوم في ٣ أيلول/سبتمبر أهمية دعم وتيسير مهمة الآليات التي اقترحتها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بما في ذلك تحديد الخط المركزي للمنطقة الآمنة المتروعة السلاح، لفتح ممرات على الحدود تيسر تنقل الأشخاص والبضائع والنفط، إضافة إلى حركة الرعاة عبر الحدود.

٢٠ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أجرى الرئيس ثابو إمبيكي مشاورات مع الرئيس سلفا كير في جوبا. وخلال الاجتماع، أكد الرئيس كير أنه سيبعث عدداً من البرلمانيين وكبار الشخصيات من ولايتي الوحدة وأعلي النيل إلى ممرات هجليج - بانتيو وكوستي - الرنك المتنازع عليها لتوعية السكان وتوضيح أن تحديد الخط المركزي للمنطقة الآمنة والمتروعة السلاح ليس لسوى أغراض أمنية وليس له علاقة بترسيم خط الحدود في حد ذاته، وهو مسألة لم تُحسم بعد.

٢١ - وعلقت عمليات التحقق الجوية والدوريات التي تقوم بها الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في ٢٤ تموز/يوليه بناء على طلب من فريق جنوب السودان، ثم بعد ذلك بسبب التيسير الجاري لعمل الفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي. واستأنفت الآلية مهام التحقق والرصد الجوية في ٣٠ آب/أغسطس.

٢٢ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أنشطتها دعماً للآلية. وبالتنسيق مع وحدة التدريب التابعة لآلية الحدود، قدمت الدائرة تدريباً للمراقبين السودانيين وجنوب السودانين والدوليين على مهارات دوريات إزالة الألغام وأخطار المتفجرات والصحة والأمن في الميدان وكيف يبقى الرهائن على قيد الحياة. وما زالت أفرقة دعم الدوريات التابعة للدائرة منتشرة في كادقلي وقوك مشار وعلى أهبة القيام بمهام إزالة الألغام في حالات الطوارئ. وقدمت الدائرة الدعم أيضاً للفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي في تحديد ما إذا كان هناك أي ألغام أو متفجرات من مخلفات الحرب عند نقطة عبور الحدود.

### خامساً - الحالة الإنسانية

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الوكالات الإنسانية أساساً على تخفيف أثر موسم الأمطار على السكان المعرضين للأذى. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدعم لـ ٢٠٠٠ أسرة معيشية في موسم الأمطار يتألف من مواد غذائية وبدور نباتية وأدوات يدوية. وساعدت المجموعة المعنية بالمواد غير الغذائية وتوفير المأوى في حالات الطوارئ أكثر من ٣٠٠٠ أسرة بمواد غير غذائية من بينها أغطية بلاستيكية.

٢٤ - وخلصت عملية تحقق قامت بها المنظمة الدولية للهجرة إلى أن ١٦٠٨٠ نازحاً عادوا إلى قرية قرب أو شمال نهر كبير/بحر العرب، خلال الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣. وتشير التقديرات القائمة على التوزيع الشهري للمواد الغذائية إلى أن ١٠٠٠٠ شخص آخر عادوا خلال الفترة نفسها إلى القرى الواقعة جنوب نهر كبير.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الصحية طبيعية ومستقرة. غير أن عدم توافر المساعدة الصحية في جميع أنحاء منطقة أبيي ما زال يحد من إمكانية مراقبة الأمراض ويجعل السكان عرضة لتفشي الأمراض. ورغم تحسن سبل وصول المنظمات الإنسانية من السودان، فإن معظم المساعدة الإنسانية تأتي من جنوب السودان. والأمطار الغزيرة في جميع أنحاء منطقة أبيي تعرقل وصول المساعدة الإنسانية إلى الأماكن النائية.

### سادساً - حماية المدنيين

٢٦ - في انتظار إنشاء مؤسسات مؤقتة في منطقة أبيي، واصلت القوة الأمنية المؤقتة تنفيذ استراتيجياتها المتعددة الجوانب لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها، وهي تتكون من الرصد وتقييمات الإنذار المبكر، وتسيير دوريات ليلية ونهارية، وتعزيز الحوار بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية والتفاعل مع المسؤولين الحكوميين في السودان وجنوب السودان. وركزت البعثة في

تنفيذ هذا الجزء من ولايتها على التوترات الحالية بين الطوائف والتهديد العام للغارات التي تشنها عناصر غير مأذون لها بالتواجد في منطقة أبيي. وتمكن العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة حتى الآن، بفضل وجوده الميداني الواسع والدوريات الراجلة ومهام الاستطلاع الجوي التي يقوم بها على نحو مستمر، من منع اندلاع أعمال عنف بين الطوائف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل أفراد البعثة منتشرين في جميع بؤر التوتر المحتملة داخل منطقة أبيي.

٢٧ - ولا يزال عدم قيام الطرفين بإنشاء مؤسسات مؤقتة، بما في ذلك إدارة ومجلس منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي، وما ينجم عن ذلك من فراغ إداري، وفراغ من حيث القانون والنظام، يشكل مصدرا كبيرا للقلق. ولكي لا يؤدي ذلك إلى تدهور الحالة الأمنية، عقدت القوة الأمنية المؤقتة اجتماعا مع المراقبين الوطنيين في اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين من السودان وجنوب السودان لمناقشة الأثر السلبي لعدم وجود هذه المؤسسات. واتفق الممثلون من اللجنة على تشكيل "لجان حراسة الأحياء"، بالتشاور مع زعماء القبائل المحلية بهدف أن يوفر كل منهم الحماية لقبيلته. وفي ٢٠ آب/أغسطس، عقدت القوة الأمنية المؤقتة اجتماعا مع قادة القبائل المحلية وممثليها في دفرة في جهد يرمي إلى توعيتهم بأهمية إقامة علاقات جيدة بين القبائل وتوضيح ولاية البعثة.

٢٨ - ولم تطرأ أي تطورات جديدة فيما يتعلق بتفعيل رصد حقوق الإنسان في منطقة أبيي، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٤ (٢٠١٣).

## سابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في منطقة أبيي

٢٩ - في ٥ أيلول/سبتمبر، بلغ العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة ٣ ٨٨١ فردا من مجموع قوام أفرادها المأذون به البالغ ٣ ٢٦٦ فرداً. وخصص ما يتبقى من الأفراد لوحدة الطيران، ووحدة حماية القوة المخصصة لآلية الرصد، أو للخدمة كمراقبين عسكريين، أو ضباط أركان. ولا تزال القوات منتشرة وفقا لمفهوم العمليات في موسم الأمطار، حيث يجري زيادة عدد الدوريات الجوية والراجلة من أجل التعويض عن انسداد الكثير من الطرق. واستغلت القوات هذه الفترة أيضا للقيام بعمليات تدريب عملا بالتوجيه التدريبي لقائد قوة البعثة.

٣٠ - وينتشر في القوة الأمنية المؤقتة حاليا ١٥ فردا من أفراد الشرطة المأذون بهم والبالغ ٥٠ فردا، من بينهم مستشار الشرطة الأقدم. وواصل عنصر الشرطة للقوة الأمنية المؤقتة تقديم الدعم والمشورة لرئيس البعثة وقائد القوة، ولأفراد العنصر العسكري، بشأن إدارة

النظام العام وتحليل الجريمة وقضايا الأمن الأهلي في منطقة أبيي. ويتولى أفراد الشرطة المنتشرون في بلدة أبيي وفي أقوك رصد الشبكات الأمنية الأهلية وآليات العدالة البديلة.

٣١ - وفي آب/أغسطس، أقامت شرطة الأمم المتحدة والقوة الأمنية المؤقتة دورة مشتركة لتدريب ٣٠ من أفراد قوة الرد السريع في مجال السيطرة على أعمال الشغب. والغرض من التدريب هو تعزيز قدرة البعثة على ضبط أعمال الشغب والمظاهرات العنيفة باستعمال أقل قدر من القوة المأذون بها.

## ثامنا - دعم البعثة

٣٢ - أكملت القوة الأمنية المؤقتة تشييد مبانٍ مسبقة الصنع ذات جدران صلبة لبقية الأفراد الذين كانوا يسكنون في الخيام سابقا وعددهم ٢٧٠٠ فرد. وكانت هذه الأعمال تشمل توسيع اثنين من معسكرات بعثة الأمم المتحدة في السودان سابقا وبناء خمسة معسكرات جديدة. وللبعثة حاليا، إضافة إلى مقر قيادة القوة الأمنية المؤقتة في بلدة أبيي، ثلاثة مقر لقيادة القطاعات توجد في نفس المواقع مع ثلاث من قواعد عمليات السرايا. وتقوم القوة الأمنية المؤقتة أيضا بتوسيع موقع آخر لنقل سرية اللوجستيات المتعددة الأدوار.

٣٣ - ومع ذلك، فإن مشاريع البنى التحتية الهامة لم تكتمل بعد. والعقبة الرئيسية في هذا الصدد هي موسم الأمطار الجارية ورفض البائعين السودانيين تسليم اللاتريت والخدمات الأخرى في منطقة أبيي خوفا من الهجمات الانتقامية بعد الحوادث الأمنية التي وقعت يومي ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١٣. ومن المشاريع الهامة تحسين الطرق والمواصلات الجوية وبناء مرافق تخزين.

٣٤ - ووقعت القوة الأمنية المؤقتة عقدا لبناء مهبط للطائرات الثابتة الجناحين في منطقة أبيي. وزار المقاولون الموقع وقاموا بتقييم وإجراء تحليل لعينات من التربة. وما برحت البعثة أيضا تساعد المتعهد الجديد لحصص الإعاشة على إكمال مرافق تخزين الأغذية في بلدة أبيي، وذلك على أساس تسديد التكاليف.

٣٥ - وواصلت القوة الأمنية المؤقتة جهودها لإنشاء القدرة التشغيلية الكاملة لآلية الرصد وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنشاء مقر قيادة القطاع في قوك مشار. ويجري توسيع المعسكر لإيواء وحدة حماية القوة. وفي هذه الأثناء، يجري أيضا تجديد مقر الآلية في كادقلي لإيواء الفرقة المتقدمة من وحدة حماية القوة. وأنشأت البعثة كذلك رحلات جوية منتظمة من كادقلي إلى الخرطوم ومن قوك مشار إلى بلدة أبيي.

٣٦ - وانتهت البعثة من اختيار الأرض لمقر قيادة القطاع في برام وملكال. وسيكون مقر القيادة في برام بجوار موقع فريق تابع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. أما مقر القيادة في ملكال فسيشاد قرب موقع فريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وإضافة إلى ذلك، أعدت القوة الأمنية المؤقتة وثائق لتحضير الموقع ومشاريع البنى التحتية في ملكال ولتوسيع ساحة خدمات الطائرات في المطار لاستقبال ثلاث طائرات عمودية هجومية. وقدمت وثائق المشاريع إلى مركز الخدمات العالمي للموافقة عليها.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت حكومة السودان ٢٣ تأشيرة لأفراد القوة الأمنية المؤقتة (موظف مدني دولي واحد، و ١٧ ضابطا عسكريا و ٥ متعاقدين دوليين).

## تاسعا - الآثار المالية

٣٨ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٧/٢٧٠ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مبلغ ٣٠٧,١ مليون دولار لتغطية نفقات القوة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وستقدم الاحتياجات الإضافية من الموارد التي تترتب على قرار مجلس الأمن ٢١٠٤ (٢٠١٣) إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والستين.

٣٩ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٢٩,٨ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام في التاريخ المذكور ما مجموعه ٧٧٨,٢ ٤ دولار.

٤٠ - وجرى تسديد التكاليف للحكومات المساهمة بقوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وحتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٣، على التوالي، وفقا لجدول السداد الربع السنوي.

## عاشرا - ملاحظات وتوصيات

٤١ - إن عدم استقرار الحالة الأمنية والوضع الراهن آخذ في الازدياد في منطقة أبيي. فالمأزق الحالي في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وعدم إحراز تقدم في معالجة مسألة الوضع النهائي لمنطقة أبيي واحتمال تولي القبائل المحلية زمام الأمور بيدها، مما في ذلك تنظيم الاستفتاء على نحو انفرادي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كل ذلك قد يتصاعد ويفضي إلى أعمال عنف بين القبائل.

٤٢ - وقد أكد رئيس بعثة القوة الأمنية المؤقتة وقائد القوة للرئيسين السوداني والسوداني الجنوبي للجنة الرقابة المشتركة ضرورة اضطلاع اللجنة بالمسؤولية الأساسية عن وقف من الميل المتزايد لقبيلتي دينكا نقوك والمسيرية إلى تولي زمام الأمور في المسائل الأمنية. فمن الضروري إذن أن تظل الأطراف على اتصال بشأن كيفية التعامل مع مسألة التعايش بين القبائل إلى أن يتم تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

٤٣ - وأثني على التزام الرئيس البشير والرئيس كير بإقامة علاقات حسن جوار ومواصله معالجة المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، لتمهيد الطريق أمام تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. غير أنه يجب على الرئيسين، تفادياً لتردي الحالة الأمنية في أبيي، التوصل بسرعة إلى حل بشأن خلافاتهما المتبقية بخصوص مقترح فريق الاتحاد الأفريقي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأحث الحكومتين على الاستئناف الفوري لاجتماعات لجنة المراقبة المشتركة في أبيي لتقديم توجيهات بشأن معالجة المسائل السياسية والإدارية. وأحثهما أيضاً على الشروع في إنشاء المؤسسات التي ينص عليها اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ على النحو المتفق عليه خلال اجتماع القمة الأخير.

٤٤ - وأشجع حكومتي السودان وجنوب السودان على مواصلة تعاونهما مع القوة الأمنية المؤقتة بشأن تشغيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في الموعد المحدد وإكمال تحديد منطقة حدودية آمنة ومتروعة السلاح. وبصفة خاصة، يجب أن يلتزم كلا الطرفين بالتنفيذ الكامل لاتفاقتهما الأمنية، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بعملية تحديد الخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح وإعادة النشر الكامل لقواتهما. ولا بد من تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا كاملاً لضمان الأمن على طول الحدود المشتركة بينهما. ويعكس المأزق الحالي الجمع بين التحديد المؤقت للخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح والترسيم النهائي للحدود. وأثار التركيز على الخط المركزي والتأخر في مناقشة المناطق المتنازع عليها والمطالب بها وترسيم الحدود مخاوف في جنوب السودان من أن يكون تحديد الخط المركزي تحديداً للخط الحدود بين البلدين في نهاية المطاف. ولحل هذه القضية، أحث الطرفين على القيام فوراً بإنشاء لجنة الحدود المشتركة والمضي قدماً في عملية ترسيم الحدود. وينبغي أن يتبادل الطرفان أيضاً الوثائق الخطية التي قدمها كل منهما إلى فريق خبراء الاتحاد الأفريقي لإحراز التقدم في العملية المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها.

٤٥ - وبناء على طلب مجلس الأمن في الفقرة ١٢ من قراره ٢١٠٤ (٢٠١٣)، قامت الأمانة بإجراء استعراض لشكل القوة الأمنية المؤقتة (التذييل) والمخاطر والتهديدات ذات الصلة ووضع القوة والحد الأقصى لعدد الأفراد اللازم لتنفيذ ولاية القوة بهدف إعادة هيكلتها

إذا أمكن (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير). وخلص الاستعراض إلى أن الحد الأقصى لعدد أفراد البعثة وهيكلها حاليا لازمان وكافيان لتنفيذ ولاية البعثة. ولذا أود أن أطلب تمديد ولاية القوة بتشكيلها الحالي لفترة سنة إضافية.

٤٦ - وأخيرا، أود أيضا أن أثنى على مبعوثي الخاص، السيد هايلي منكريوس وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بقيادة الرئيس ثابو إمبيكي، لجهودهما المتواصلة من أجل مساعدة السودان وجنوب السودان على تسوية المسائل العالقة بينهما، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأبيي. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لرئيس بعثة القوة الأمنية المؤقتة وقائد القوة، اللواء يوهانس تسفاماريام وموظفيه لما يبذلونه من جهود متواصلة في سبيل تعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي وتقديم الدعم للطرفين في تنفيذ اتفاقهما الأمنية.

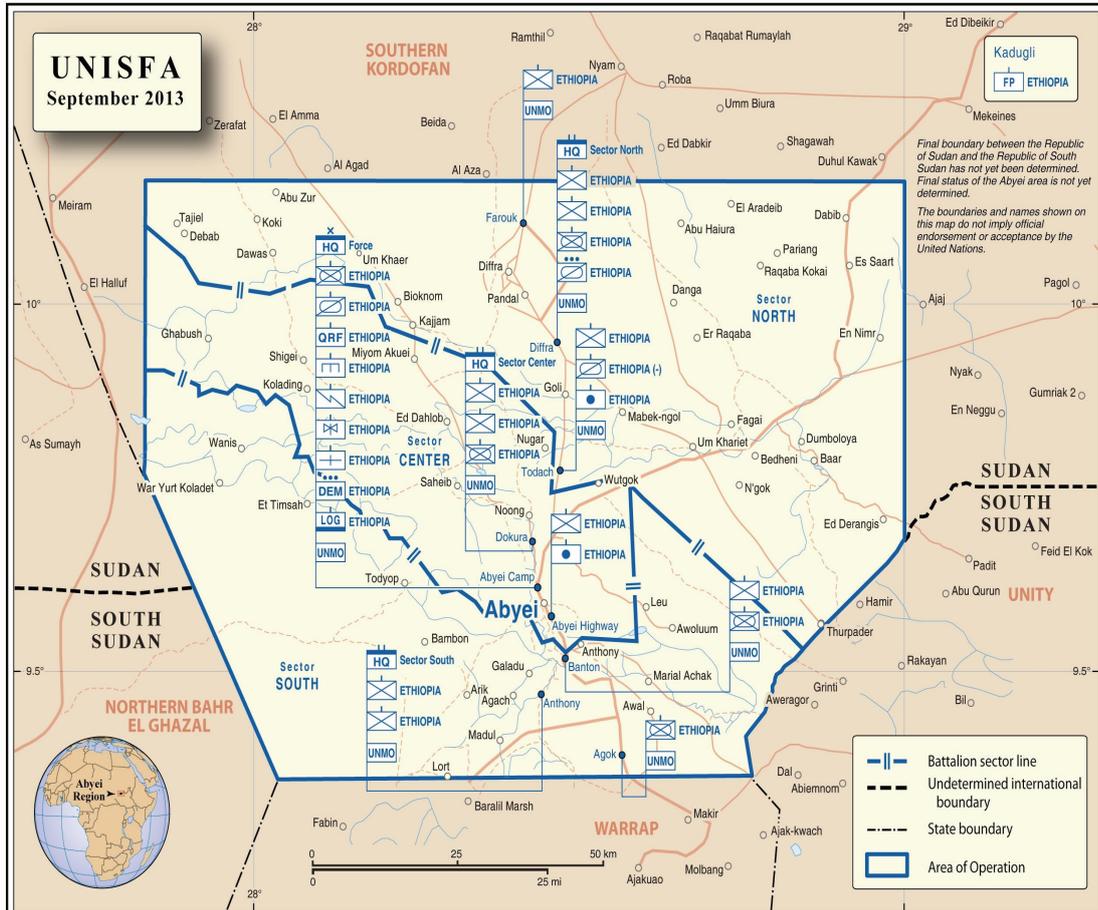
## المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البند	البيان	الأفراد	المجموع
بنن	خبراء موفدون في البعثة	٢	٣
	أفراد الوحدة	١	
بوليفيا	خبراء موفدون في البعثة	٢	٢
	أفراد الوحدة	-	
البرازيل	خبراء موفدون في البعثة	٢	٣
	أفراد الوحدة	١	
كمبوديا	خبراء موفدون في البعثة	٣	٣
إكوادور	خبراء موفدون في البعثة	١	٢
	أفراد الوحدة	١	
إثيوبيا	خبراء موفدون في البعثة	٧٠	٣ ٨٢٦
	أفراد الوحدة	٣ ٧٥٦	
غانا	خبراء موفدون في البعثة	٣	٤
	أفراد الوحدة	١	
غواتيمالا	خبراء موفدون في البعثة	١	١
	أفراد الوحدة	-	
الهند	خبراء موفدون في البعثة	١	٣
	أفراد الوحدة	٢	
منغوليا	خبراء موفدون في البعثة	٢	٢
ناميبيا	خبراء موفدون في البعثة	٣	٤
	أفراد الوحدة	١	
نيبال	خبراء موفدون في البعثة	٢	٤
	أفراد الوحدة	٢	
نيجيريا	أفراد الوحدة	٣	٣
باراغواي	خبراء موفدون في البعثة	١	١
بيرو	خبراء موفدون في البعثة	١	٢
	أفراد الوحدة	١	
الفلبين	أفراد الوحدة	١	١
الاتحاد الروسي	أفراد الوحدة	٢	٢

البند	البيان	الأفراد	المجموع
رواندا	خبراء موفدون في البعثة	١	٣
	أفراد الوحدة	٢	
سيراليون	خبراء موفدون في البعثة	١	١
جمهورية تنزانيا المتحدة	أفراد الوحدة	١	١
أوكرانيا	خبراء موفدون في البعثة	٢	٢
أوروغواي	أفراد الوحدة	١	١
اليمن	أفراد الوحدة	٢	٤
	خبراء موفدون في البعثة	٢	
زامبيا	أفراد الوحدة	١	١
زمبابوي	أفراد الوحدة	١	١
المجموع		٣ ٨٨٠	٣ ٨٨٠

نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في أبيي



## المرفق الثالث

## استعراض قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

## ألف - التقرير

١ - بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٤ (٢٠١٣)، أوجرت الأمانة العامة استعراضاً لتشكيلة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، آخذة في الاعتبار نتائج الاستعراض السابق الذي أجري في شباط/فبراير ٢٠١٣، والتغيرات في البيئة التشغيلية منذ ذلك الحين. والهدف من الاستعراض هو تقييم المخاطر والتهديدات ذات الصلة، ووضع القوة، والحد الأقصى لعدد الأفراد المطلوبين لتنفيذ ولاية القوة تحسباً لإمكانية قيام مجلس الأمن بإعادة تشكيلها.

## باء - التهديدات

٢ - تعمل القوة الأمنية المؤقتة لأبيي في ظروف أمنية متزايدة التعقيد، ولا تزال الحالة الأمنية قابلة للانفجار بشدة. وتوجد في منطقة أبيي مصادر داخلية وخارجية محتملة للتراع. ومصادر التوتر في منطقة أبيي هي العوامل التالية: (أ) التنافس بين قبيلتي دينكا نفوك والمسيرية بشأن المطالبات المتداخلة بالأراضي والمراعي وطرق الهجرة؛ (ب) عدم تنفيذ حكومي السودان وجنوب السودان للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق)؛ (ج) الخلافات بين الحكومتين بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، بما في ذلك طرائق إجراء استفتاء في أبيي. ولذا، فتمتة تهديدات رئيسية ثلاثة يمكن أن تولد العنف وتزعزع الاستقرار في منطقة أبيي، ألا وهي:

- العنف القبلي أثناء عمليات الهجرة وسد الممر الأوسط للهجرة؛
- التهديدات المتعلقة بعودة النازحين؛
- توغل/وجود قوات غير مأذون بها، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

## الهجرة

٣ - تحدث الهجرة التقليدية لقبيلة المسيرية إلى أبيي وعبرها بين تشرين الثاني/نوفمبر وحزيران/يونيه سنوياً، على طول ثلاثة ممرات رئيسية. وبينما تتواصل الهجرة على طول الممرين الشرقي والغربي باتجاه الجنوب إلى ولاية الوحدة وولاية شمال بحر الغزال في جنوب

السودان، فقد تعرضت قبيلة المسيرية لهجمات إجرامية، ونشبت اشتباكات متفرقة محدودة النطاق بين السكان المحليين والمهاجرين. وقد انسدّ الممر الأوسط عبر بلدي أبيي وأقوك والمنطقة المحيطة بهما خلال السنتين الماضيتين، ومنعت حكومة ولاية واراب الوصول إلى الولاية خلال السنوات الخمس الأخيرة. ودفعت هذه التوترات، وما نجم عنها من عدم استقرار، المهاجرين إلى بذل جهود متزايدة على مدى السنتين الأخيرتين من أجل البقاء داخل منطقة أبيي أثناء موسم الهجرة. وإضافة إلى ذلك، أدى تزايد عدد النازحين العائدين من قبيلة دينكا نقوك إلى مفاقمة التوترات من خلال زيادة القرب المادي بين القبيلتين، لا سيما خلال موسم الهجرة. لذا صارت المنطقة مكتظة بالسكان، في ظل عداة متبادل بين السكان المعرضين لانعدام الأمن. والمناطق التي كان يقطنها في السابق كلا الطرفين، مثل بلدة أبيي، أصبحت الآن خالية بالكامل من اللاجئين من قبيلة المسيرية أو من السودانيين. بمن فيهم اللاجئون من دارفور. وهذا الوضع هو مصدر لتوترات متكررة واتهامات متبادلة يمكن أن تتصاعد إلى أعمال عنف لم يحلّ دونها حتى الآن سوى قدرة البعثة على تنفيذ استراتيجيتها لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها، بما في ذلك إقامة مناطق فصل صارم بين القبائل المحلية ومواشيها، وتسيير دوريات مكثفة دعماً للإنداز المبكر.

#### عودة النازحين

٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لاحظت القوة الأمنية المؤقتة لأبيي زيادة في عدد العائدين من قبيلة دينكا نقوك تحسباً لتنظيم استفتاء لتحديد الوضع النهائي لأبيي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبالنظر إلى عداة أفراد قبيلة المسيرية لإجراء استفتاء لا يتضمن حقهم في التصويت، لذا سوف يشتد إلى حد بعيد احتمال تصاعد الحوادث بين القبيلتين لتتحول إلى مواجهات مفتوحة، وما سينجم عن ذلك من خسائر في الأرواح وتوترات سياسية بين السودان وجنوب السودان.

٥ - ويزداد الوضع تفاقماً بحكم التأخير في إنشاء سلطة إدارة أبيي والغياب الكامل للمؤسسات الحكومية. وقد أدى غياب الشرطة المحلية إلى فراغ في فرض القانون والنظام، وإلى زيادة مطردة في الجرائم داخل القبائل وفيما بينها.

#### توغل القوات غير المأذون بها

٦ - اقترنت أحداث نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بأزمة هجليج التي ارتكب خلالها كلٌّ من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية توغلات في أبيي، من خلال محور توربادر - دفرة ومحور مكينس - دفرة على التوالي، ودلت هذه الأحداث على خطر

زعزعة الاستقرار في منطقة أبيي بسبب الحوادث التي تقع في المناطق الحدودية المجاورة. ورغم انتشار القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خارج منطقة أبيي، فإن الطرفين لا يزالان على مقربة من بعضهما بعضا ويمكن أن يدخلوا في نزاعات متصاعدة. وتعمل جماعات الميليشيات المسلحة أيضا حول منطقة أبيي، بما في ذلك "تورا بورا"، وهي ميليشيا يُدعى أنها مرتبطة بالحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، وحركة العدل والمساواة، في الركن الشمالي الشرقي من أبيي.

## جيم - وضع القوة

٧ - يستند شكل العنصر العسكري في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى ثلاثة قطاعات مكرسة لمنع النزاع، وإدارة الهجرة، وردع القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان وأي عناصر مسلحة أخرى من الدخول مجددا إلى داخل حدود منطقة أبيي. ويرد التشكيل الحالي في التذييل ١. وتنتشر الكتائب المؤلفة الثلاث عبر منطقة عمليات أبيي، بواقع كتيبة واحدة في كل قطاع. ويقع المقران القطاعيان في قطاع الشمال وقطاع الجنوب في دفرة وأنتوني، بينما أعيد نشر مقر القطاع الأوسط من أبيي إلى دكورا.

٨ - وتحتفظ القوة الأمنية المؤقتة لأبيي بوضع صلب من خلال وجودها الدائم في قواعد عمليات السرايا عبر أنحاء منطقة عملياتها، وتحافظ على المرونة من خلال نشر قواعد عمليات مؤقتة وغيرها من الانتشارات المتنقلة، بغرض مواجهة التهديدات الطارئة. ومن أجل منع النزاع، تسعى القوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى التواجد المستمر في نقاط التوتر، وإنشاء فصل صارم بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية إذ تجري الهجرة على طول ثلاثة ممرات، عبر المناطق التي تقطنها قبيلة دينكا نقوك. ويتسم النشر بالدينامية ويتغير بحسب اتجاهات الهجرة وحركة العائدين. وتسير الدوريات بالأساس من أجل توفير بيئة مأمونة وسالمة، ولمرافقة المهاجرين من قبيلة المسيرية في تقدمهم جنوبا، وردع أي قوة عسكرية خارجية غير مأذون بها داخل منطقة المسؤولية. ونتيجة لذلك، فإن جميع القوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك قوات الاحتياطي، مشغولة خلال الموسم الجاف، من تشرين الثاني/نوفمبر إلى حزيران/يونيه. ويضع غياب إدارة منطقة أبيي عبئا إضافيا على القوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة التي تقوم أيضا بدوريات لحفظ القانون والنظام.

٩ - وخلال موسم الأمطار، من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر، تتضرر الاتصالات البرية، الأمر الذي يقتضي عمليات نشر من قبل القوة الأمنية المؤقتة لأبيي خلال موسم الأمطار. وفي حين أن المفهوم الإجمالي يظل كما هو، فقد أخلت بعض مواقع النشر التي يتعذر الوصول إليها. ويقيد الموسم أيضا حفة الحركة، الأمر الذي يحد من السيطرة على

المنطقة ورصدها. ويُخفف من ذلك تزايد الدوريات الجوية والبرية. لذا، ففي حين أن إيقاع القوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة بطيء نسبياً خلال موسم الأمطار، فمن الواضح أن هذه القوات مكلفة بمهام مفرطة وتتحمل ما يفوق طاقتها خلال الموسم الجاف.

١٠ - وأنشأت القوة الأمنية المؤقتة لأبيي فرقتي عمل مركبتين تتكون كل منهما من سرية دبابات ومدفعية في قطاع الشمال وقطاع الجنوب (توداش وبانتون) لدعم الكنتائب المؤلفة في توفير قدرة ردع ذات مصداقية ضد التوغلات من قبيل قوات غير مأذون بها. وتظل هذه القوة الطارئة ضرورية بالنظر إلى تقييم التهديد القائم. غير أن قوات هذه الوحدات مكلفة مع ذلك بمهام الدوريات وبالسيطرة على نقاط التوتر.

١١ - وفي الوقت الحاضر، تنتشر سرية دبابات واحدة وسرية مدفعية واحدة في قطاع الشمال، حيث تشكلان فرقة عمل مركبة بالاشتراك مع عناصر من الكتيبة المؤلفة في القطاع الشمالي. وسوف تُنشر فرقة العمل الخاصة بقطاع الجنوب في بانتون، بعد إنشاء أماكن الإقامة خلال الموسم الجاف المقبل. ويُحتفظ بسرية قوة الرد السريع كقوة احتياطية في القطاع الأوسط. والوحدات التمكينية مناسبة لتلبية متطلبات دعم القوات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي، باستثناء القدرة الأفقية المحدودة لسرية الهندسة.

## دال - الاستنتاج

١٢ - لم يطرأ تغيير كبير على تقييم التهديد بعد عملية الاستعراض الماضية التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠١٣. فالفترة المنقضية منذ ذلك التاريخ كانت خلال موسم الأمطار في أبيي وهي فترة تشهد تقليدياً انخفاضاً في تفاعلات القبائل المحلية ومن ثم في عدد الحوادث الأمنية (انظر التذييل ٢). ومع ذلك، وعلى العكس من الاتجاهات السابقة، حدثت زيادة في الحوادث الأمنية خلال هذه الفترة، انطوى كل منها على خطر التصعيد المرتبط بتسلح كلا القبيلتين. وتشمل بعض الحوادث التي تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد مقتل سلطان قبيلة دينكا نقوك على يد عناصر من قبيلة المسيرية في ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، والهجوم على مقاتلين سودانيين متعاقدين مع القوة الأمنية المؤقتة على يد شباب مسلحين من قبيلة دينكا في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣، ومقتل اثنين من قبيلة دينكا في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على يد مهاجمين مسلحين في حادثين منفصلتين تلتهما سرقة للماشية، والهجوم، في اليوم نفسه، على محطة وقود في أجاج.

١٣ - وقد أمكن تطويق الحالة ومنع المزيد من التصعيد عن طريق الالتزام الصارم من قبل قوات القوة الأمنية المؤقتة لأبيي وتدخّلها في الوقت المناسب وبشكل استباقي في بعض الحالات، وذلك بتيسير من الشكل والقوام الحاليين للقوة. وفي ضوء هذا التحليل، يبدو الحد

الأقصى الحالي لعدد أفراد القوة في أبيي ضروريا، وينبغي الإبقاء عليه للوفاء بمتطلبات تنفيذ الولاية.

١٤ - وسينطوي أي تخفيض للقوات في أبيي، في ضوء الظروف الأمنية الحالية، على مخاطر أمنية كبيرة. ومن بين هذه المخاطر تضائل قدرة القوة الأمنية المؤقتة لأبيي على تنفيذ استراتيجيتها لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها خلال موسم الهجرة، بما في ذلك المحافظة على المناطق الفاصلة بين القبائل المحلية وماشيتها وتسيير دوريات مكثفة. كما أنه سيقلل من قدرتها على الرصد وخلق تأثير رادع، وحماية منطقة أبيي من الغارات التي تشنها الجماعات المسلحة غير المأذون لها، والتدخل في الوقت المناسب لفض المنازعات التي تحدث داخل القبيلتين وفي ما بينهما أو التصدي للحوادث الأمنية. وسيشدد إلى حد بعيد احتمال تصاعد الحوادث بين القبيلتين وأن تتحوّل إلى مواجهات مفتوحة، وما ينجم عن ذلك من خسائر في الأرواح وتوترات سياسية بين السودان وجنوب السودان.

١٥ - وينبغي أن تتوقف عمليات الاستعراض اللاحقة لقوام قوة البعثة على التقدم الذي يحرزه الطرفان في تنفيذ اتفاقات التعاون المبرمة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بما في ذلك إنشاء مؤسسات منطقة أبيي والاتفاق على عملية تحديد الوضع النهائي للمنطقة. ويوصى أيضا بالتخطيط لأي استعراض لشكل القوة الأمنية المؤقتة بحيث يراعي التحديات الأمنية للموسم الجاف، بما في ذلك المخاطر المترتبة بتزامن هجرة قبيلة المسيرية وعودة الأشخاص المشردين داخليا.

## تشكيلة القوة الأمنية المؤقتة لأبيي

النوع	الوحدات	المجموع	الملاحظات
مشاة	٣ كتائب	٢ ٥٨٦	آلية
دبابات	سريتان	١٣٨	T-55
مدفعية	سريتان	١٤٠	مدفع هاوتزر عيار ١٢٢ ملم
قوة الرد السريع	سرية واحدة	١٧٥	
سرية الهندسة	سرية واحدة	١٥٠	
وحدة اللوجستيات المتعددة المهام	وحدة واحدة	٢٥٠	
وحدة طيران	وحدة طيران واحدة	٢٠٠	مروحيتان للنقل وثلاث مروحيات هجومية
وحدة طبية	وحدة واحدة من المستوى الثاني	٦٣	
سرية قوة المقر		١٥١	سرية قوة المقر
ضباط أركان		١٢٢	سرية قوة المقر + ضباط الأركان الدوليون
مراقبون عسكريون		٢٢٥	كما في ذلك ٩٠ من مراقبي الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها
وحدة الحماية التابعة لقوة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها		١ ٠٩٦	مقر الكتيبة + ٤ سرايا
ضباط أركان إضافيون		٣٠	
<b>المجموع</b>		<b>٥ ٣٢٦</b>	

## التذييل ٢

## سرد زمني للحوادث الأمنية منذ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣

- ٢٩ أيار/مايو: نُزع سلاح أربعة رعاة من المسيرية يحملون ثلاث بنادق من طراز AK-47 وبندقية من طراز G3، و ٦٠ رصاصة، في نونق (وسط أبيبي)
- ٥ حزيران/يونيه: أزيلت دورية تابعة للقوة الأمنية المؤقتة حاجزا وضعه أربعة من شباب المسيرية في دفرة (شمال أبيبي)
- ٧ حزيران/يونيه: نُزع سلاح فرد من المسيرية يحمل بندقية من طراز AK-47 و ١٩ رصاصة في فاروق (شمال أبيبي)
- ٨ حزيران/يونيه: استرد جنود القوة ست شاحنات سُرقت من شركة بناء سودانية من قبَل مجهولين في أبو غزالة، وأعادوها إلى الشركة
- ٩ حزيران/يونيه: زادت القوة الأمنية المؤقتة الدوريات الأمنية داخل مخيم بلدة أبيبي وحوله بعد مظاهرة لشباب دينكا نقوك
- ١٠ حزيران/يونيه: نُزع سلاح فرد من المسيرية يحمل بندقية من طراز AK-47 في درفة، بينما نُزع سلاح فرد آخر من المسيرية يحمل بندقية من طراز AK-47 و ٢٧ رصاصة في غولي (شمال أبيبي)
- ١١ حزيران/يونيه: حاول ٢٨ من شباب المسيرية، وهم يركبون ١٤ دراجة نارية ويحملون بنادق من طراز AK-47 ومسدس وعشر سكاكين و ١٤٩ رصاصة، نهب مركبات من جنوب السودان في أبو غزالة (شمال أبيبي)، لكن جنود القوة اعتقلوهم ونزعوا سلاحهم
- ١٢ حزيران/يونيه: وقع انفجار في إحدى مضخات محطة الوقود رقم ٢ الواقعة على بعد ٦٢ كيلومترا من بلدة دفرة، فشب فيها حريق. ولم يتسن التأكد من السبب الدقيق للانفجار، لكن سكانا محليين أبلغوا القوة الأمنية المؤقتة أنهم رأوا حوالي ١٢ شخصا في شاحنة بيك آب تتحرك باتجاه موقع الحادث قبل الانفجار مباشرة
- ١ تموز/يوليه: هاجم حوالي تسعة أشخاص مجهولي الهوية، يرتدون الزي العسكري ويحملون بنادق من طراز AK-47، وسرقوا زهاء ٦٠ رأسا من الماشية وأطلقوا الرصاص على رجل من دينكا نقوك في التاسعة عشرة من عمره فأردوه قتيلا في قرية غلاري (جنوب أبيبي)

- ٢٨ تموز/يوليه: نُزع سلاح أربعة أشخاص مجهولي الهوية يحملون بندقيتين من طراز AK-47 و ٢٥٠ طلقة ذخيرة في مانيانغ (جنوب أبيي)
- ٦ آب/أغسطس: أبلغ سكان محليون القوة الأمنية المؤقتة بأن لصوصا هاجموا قرية نونق (وسط أبيي) لسرقة المشية. وقد قُتلوا على يد سكان محليين
- ١٣ آب/أغسطس: دخل ما بين ستة وسبعة مهاجمين مسلحين مجهولي الهوية قرية ميكول (شرق أبيي). وقتل السكان أحد المهاجمين
- ١٩ آب/أغسطس: نزع جنود القوة الأمنية المؤقتة سلاح رجل يحمل سلاحا ناريا ورصاصتين عند نقطة التفتيش "فاروق" (شمال أبيي)